مساهمة البلدية في نجاح برامج التنمية المحلية في الجزائر

د. واضح فواز
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ؛ الجزائر
E-mail: feuaz.ouadeh28@gmail.com
د. بوسالم أبوبكر
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ؛ الجزائر
E-mail: bakeur87@yahoo.fr
د. عبد الباسط عبد الصمد
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ؛ الجزائر
E-mail : bassetalia2@yahoo.com

Received: *Jan 2018* ***Accepted:*** *Fèv 2018* ***Published:*** *Mar 2018*

ملخص:
تناولنا في هذا المقال موضوعا هاما يرتبط بدور ومساهمة البلدية في نجاح برامج التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الاخيرة، إحداث تغييرات وتحسينات مستمرة على مختلف جوانب حياة السكان، وتسعى البلدية جاهدة لتوزيع جزء كبير من مواردها المالية للإنفاق على متطلبات التنمية المحلية في مجالاتها المتنوعة مثل التعليم والصحة والشؤون الإجتماعية ...الخ، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تحد من فعالية هذا الدور والمرتبطة أساسا بعلاقة البلدية بالسلطات المركزية وكذا علاقتها مع الجمعيات والأحزاب السياسية.
الكلمات المفتاحية: البلدية، التنمية المحلية ، الإنفاق، برامج التنمية.

Abstract:
In this article, we address an important topic related to the role and contribution of the municipality to the success of local development programs. The latter requires continuous changes and improvements in various aspects of the population's life. The municipality strives to distribute a large part of its financial resources to the local development requirements in various fields such as education Health, social affairs, etc., but there are a number of factors that limit the effectiveness of this role and are mainly related to the relationship of the municipality with the central authorities as well as its relationship with associations and political parties.
Keywords: municipality, local development, expenditure, development programs.

مقدمة:

تعتبر التنمية المحلية من بين أهم المواضيع التي أثارت إهتمام مختلف المجتمعات نظرا لدورها الكبير في تطور ورقي المستويات المعيشية لسكان أي مجتمع، حيث أصبح الشغل الشاغل لمختلف الحكومات هو كيفية الوصول إلى درجات مرتفعة من الرفاهية متعددة الجوانب للمجتمع، مما أدى إلى تخصيص إمكانيات مادية وبشرية كبيرة لهذا الغرض، وتكليف هيئات رسمية وغير رسمية لإستغلال هذه الإمكانيات لتحقيق اهداف التنمية المحلية، ونظرا لإرتباطها بالمستوى المحلي فقد إهتمت البلدية بالتنمية المحلية بشكل كبير نظرا لدورها الإقليمي الفعال وقربها وتعاملها مع المواطن بشكل مباشر، وأيضا وجود منتخبين ممثلين لمختلف شرائح المواطنين على مستوى المجالس البلدية لديهم دراية واسعة بمشاكل المواطنين. من هنا يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف تساهم البلدية في نجاح برامج التنمية المحلية وفقا لأهداف السلطات المركزية؟

وسوف نحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال تناول العناصر الموالية:

المحور الأول: مفهوم التنمية المحلية.

يرتبط مفهوم التنمية المحلية بعدة أبعاد فكرية، إقتصادية، سياسية، إجتماعية وأخلاقية، ونظرا لهذا الإرتباط فقد تعددت المفاهيم المعطاة للتنمية المحلية، فكل ينظر إليها من زاوية معينة، حيث في الغالب نجد الإرتباط القوي بين التنمية المحلية والنفقات التي تعتمدها الدولة والتي تمنح للبلديات من أجل الإشراف على مختلف البرامج التنموية، وفي هذا الإطار سوف نعرض مجموعة من التعاريف حول التنمية المحلية.

أولا: التنمية "هي الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي من خلال الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام".

ويعرفها علماء الاجتماع على أنها: " إحداث تغييرات وتحسينات اجتماعية تستهدف المجتمع بكافة أطيافه، والتي تمس في الأساس المستويات المعيشية والصحية للسكان، وما يرتبط بها من متغيرات في بيئة المجتمع".[1]

أما السياسيون فينظرون إلى التنمية على أنها: " عملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات التي تخدم المجتمع بصفة عامة في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية".

ومن خلال هذه التعاريف يمكن إعتبار التنمية أنها كل متكامل بين مختلف الجوانب المرتبطة بحياة الفرد أو المواطن مثل المستوى المعيشي والصحي والتربوي والثقافي والبيئي... الخ، مما يحتم على الدولة الإهتمام بمختلف هذه الجوانب حسب أولويتها لكل مجتمع من أجل تحسينها وتطويرها بما يتوافق والتطورات الحاصلة في العالم.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية: ظهر هذا المفهوم في منتصف القرن الماضي نتيجة الإختلافات التي نشأت حول تهيئة المناطق السكانية، وذلك بهدف إحداث نوع من التوازن بين مختلف مناطق الوطن، وكانت الفئة المستهدفة في البداية سكان المناطق القروية والريفية بسبب نقص الخدمات العمومية في هذه المناطق وبعد المرافق الخاصة بها وتواجدها في المدن، لكن حاليا هذا المفهوم تجاوز حدود القرية إلى المدن وبالخصوص الأحياء المترامية على أطراف هذه المدن.

فالتنمية المحلية عملية يمكن من خلالها تحقيق التكافل الفعال بين مجهودات المواطنين وجمعياتهم ومجهودات الحكومة المبلورة في دور الولاية والبلدية بهدف الإرتقاء بمستوى التجمعات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[2].

كما يمكن إعتبارها: "عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتعتمد على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية بهدف الوصول إلى مستويات مرتفعة لمعيشة السكان.

وعرفها محي الدين صابر بأنها :" مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسسس وقواعد من مناهج العلوم الإجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير، العمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير، الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا[3]" .

من خلال هذه التعاريف يمكن إعتبار التنمية المحلية مجموعة أنشطة في شكل برامج تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان في دولة معينة تعتمد على مبدأ المشاركة الإيجابية والفعالة للمجتمع، وذلك من خلال الإنفاق العام والتطوع الجمعوي لإحداث تغييرات وتحسينات في مختلف جوانب حياة أفراد المجتمع الواحد.

المحور الثاني : دور البلدية في دعم برامج التنمية المحلية.

أولا: تعريف البلدية: وفقا للقانون الجزائري وبموجب المادة الأولى من القانون رقم (80/90) المؤرخ في 17 أفريل 1990 المرتبط بقانون البلدية، الذي عرفها كما يلي: " البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية"، ومن هنا يمكن إعتبار البلدية الشخصية المعنوية التي تملك السلطة الإقليمية على نطاقها الجغرافي، ولها صفة الإشراف العام على كل ما يتواجد ضمن إقليمها من أفراد وممتلكات سواء كانت ثابتة أو منقولة.

لقد تضمنت مختلف الدساتير في الجزائر الإشارة للبلدية باعتبارها قاعدة اللامركزية وهذا ما ورد في المادة (09) من دستور 1963، المادة (36) من دستور 1976، المادة (15) من دستور 1989 والمادة (15) من دستور 1996.

ثانيا: تشكيل المجالس البلدية. لقد نص قانون البلدية رقم 90 /8 على كيفية تشكيل المجالس الشعبية البلدية والهيئات والأجهزة التي تعمل على تسييرها.

يسير ويدير البلدية جهاز إداري يتألف من هيئتين أساسيتين هما: المجلس الشعبي البلدي والهيئة التنفيذية المتمثلة أساسا في رئيس المجلس الشعبي البلدي.

1. المجلس الشعبي البلدي: هو المؤسسة المنتخبة في البلدية وتحقق الديمقراطية على المستوى المحلي، وتكرس مبدأ الاختيار للشعب، على أساس أن الانتخابات المحلية عنصر أساس من عناصر الديمقراطية المحلية والتي تعطى المواطنين المحليين الفرصة لتقييم أداء الأعضاء المنتخبين والحكم على مصداقيتهم، كما يعتبر المجلس هيئة مداولات علنية على المستوى البلدي، يمكن للمواطنين حضور الجلسات والاطلاع على محاضر المداولات أو أخذ نسخة منها.

ينتخب المجلس الشعبي البلدي لمدة خمس (5) سنوات من قبل الناخبين في البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر، ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني، توزع المقاعد بعد انتهاء العملية الانتخابية بالتناسب حسب عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة.

ينعقد المجلس الشعبي البلدي لتسيير أعماله أربعة دورات عادية في السنة (دورة كل ثلاثة أشهر) ودورات غير عادية كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية بطلب من رئيسه أو ثلث أعضائه أو من الوالي، وتتخذ القرارات والتوصيات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين مع ترجيح صوت الرئيس عند تساوي الأصوات.

بغرض تمكين المجالس الشعبية البلدية من أداء مهامها أجازت المادة (24) من قانون البلدية للمجلس إنشاء لجان دائمة (لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة التهيئة العمرانية والتعمير، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية) ولجان مؤقتة تتولى مهام يحددها المجلس كمهمة التحقيق في أمر معين يخص البلدية أو أي تجاوزات على مستوى مصلحة تابعة للبلدية.[4]

يحدد القانون البلدي حالات من المجلس الشعبي البلدي بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء بناء على تقرير من وزارة الداخلية في حالات معينة كالاستقالة الجماعية والتحويل الإداري للسكان، انخفاض عدد أعضاء المجلس إلى أقل من النصف، الإخلال بالسير العادي للمجلس. ومباشرة بعد حل المجلس يعين الوالي هيئة مؤقتة لتسيير البلدية.

يمارس المجلس الشعبي صلاحيات واسعة تمس جوانب مختلفة من شؤون البلدية.

2. رئيس المجلس الشعبي البلدي: بعد تبني التعددية السياسية والحزبية في الجزائر عام 1989 أصبحت الانتخابات المحلية تنافسية تعددية بين عدة قوائم من تشكيلات سياسية مختلفة الاتجاهات، وقد انعكس هذا التوجه السياسي على طريقة اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي حيث أصبح تعينه يتم من قبل أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد للمدة الانتخابية (أي 5 سنوات) ويتم تنصيبه في مدة أقصاها 8 أيام من تاريخ إعلان الاقتراع، وبعد تعيينه يقوم الرئيس بتشكيل هيئة تنفيذية وذلك بتعيينه لعدد من النواب يتراوح بين نائبين (02) وستة نواب حسب عدد أعضاء المجلس.

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصلاحيات متنوعة منها ما يعود إليه باعتباره ممثلا الدولة (صفه ضابط الحالة المدنية، صفه ضابط الشرطة القضائية)، ومنها ما يعود إليه باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي البلدي (يتولى تحضير الجلسات واستدعاء الأعضاء، وبرمجة جدول الأعمال)، ومنها ما يعود إليه باعتباره ممثلا للبلدية (يتولى إبرام العقود والسهر على السير الحسن للمصالح البلدية).[5]

ثالثا: دور البلدية في التنمية المحلية. لقد أدى التغيير الذي حدث في جميع المجتمعات وتغير مفهوم الدولة ووظائفها إلى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به كل من الحكومات الوطنية والوحدات المحلية في الجزائر. وقد حددت قوانين الإدارة المحلية الجزائرية اختصاصات البلدية ثم تركت التفصيل فيها إلى اللوائح التنفيذية.

يتأثر مدى اتساع الصلاحيات والاختصاصات التي تتمتع بها الهيئات المحلية وخاصة البلدية، بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بالمجتمع والدولة.

1. التنمية في مجال الإقتصاد: تهتم البلدية بتشجيع كل الأنشطة التي من شأنها تنمية النشاطات الاقتصادية على مستوى إقليم البلدية، وتنمية المجتمع بهدف الوصول إلى مستويات عالية للتشغيل والقضاء على البطالة، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة وتنمية الموارد الناتجة عن الضرائب من ممارسة الأنشطة الإقتصادية، ويتم ذلك من خلال[6]:

– منح التراخيص بإنشاء مشروعات في المناطق الريفية، مع التقيد بأهداف السلطة المحددة ضمن المخطط الوطني.

– دعم الإستثمار من خلال توفير العقار الصناعي لمختلف المستثمرين وإنشاء المناطق الصناعية.

– الإستغلال الأنسب لممتلكات البلدية بما يعود بالفائدة على ميزانية البلدية وإحتياجات السكان.

–تسيير المرافق العامة على مستوى البلدية (الأسواق، المحلات، الأراضي ... الخ) وتوجيهها لخدمة المواطن.

–تطوير السياحة بتنمية المناطق الأثرية والتاريخية والإهتمام بالجانب الإعلامي لهذه المناطق من أجل التعريف بها

– توفير مناخ ملائم للإستثمار بهدف إستقطاب رؤوس الأموال لتنويع موارد البلدية.

2. التنمية في مجال التعليم والثقافة: تقوم البلدية بدور جبار في هذا المجال، حيث تتولى إنجاز مؤسسات التعليم على مختلف مستوياتها وصيانتها، كما تتكفل بالنقل المدرسي والتعليم وما قبل المدرسي (دور الحضانة)، هذا بالإضافة إلى دفع أجور عدد معتبر من العمال المهنيين المتواجدين على مستوى مختلف المؤسسات التربوية وتزويد هذه المؤسسات ببعض المواد مثل مواد الطاقة والتنظيف والصيانة ... الخ.

–حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تراثية تاريخية جمالية.

-تسيير وإدارة المرافق الخاصة المهرجانات والتظاهرات الثقافية والعلمية.

-ترقية المواقع السياحية والترفيهية وحماية الآثار التاريخية وترميمها وحفظ المواقع الطبيعية.

3. التنمية في مجال الرعاية الصحية: تتكفل البلدية في هذا المجال بالإهتمام بصحة المواطن وضمان النظافة العمومية وفق (المادة 107)، وذلك في المجالات التالية:

- إنشاء وتوفير مصادر المياه الصالحة للشرب توزيعها بطريقة عادلة لجميع السكان.
- بناء وإنشاء المستشفيات والمستوصفات العمومية التي توفر العلاج والتكفل الصحي لمرضى البلدية.
- إنشاء قنوات صرف المياه، والتخلص من النفايات الجامدة الحضرية.
- تنظيم حملات مكافحة الأمراض المعدية والحشرات الضارة خاصة في موسم الصيف.
- الإهتمام بنظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور، من خلال مكاتب حفظ الصحة والنظافة.
- المتابعة المستمرة للأسواق والمحلات من السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع.

4. التنمية في المجال الإجتماعي: تعتبر البلدية المحرك الأساسي وأكبر المهتمين بعجلة التنمية المحلية الإجتماعية، حيث تقدم خدمات كبيرة للأسر والأفراد المقيمين على مستوى إقليمها، لهذا أعطى المشرع بموجب المادة (89) من قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي حق المبادرة بإتباع كل الإجراءات التي من شأنها تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية والمتمثلة في النقاط التالية[7]:

- الإستقصاء حول الفئات المحتاجة من السكان والتكفل بهم من كل نواحي الحياة، كما تساعد العاطلين عن العمل من خلال برامج التشغيل المختلفة بالتنسيق مع مديرية النشاط الإجتماعي ووكالات التشغيل.
- الإهتمام بضمان السكن وتوفيره من خلال البرامج المتنوعة، فالبلدية تحدد في هذا الميدان حاجات المواطنين والاختيارات في إطار التخطيط وتنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة بالسكن، كما تقوم البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، ومن هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري.
- توزيع بعض المساعدات خاصة المرتبطة بالمواسم التي تثقل كاهل السكان مثل الدخول المدرسي، وشهر رمضان.
- التدخل العاجل في حال الكوارث الطبيعية من أجل إعادة إسكان المواطنين والتخفيف من معاناتهم.
- الإهتمام بتكوين المواطن الصالح ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية وتشجيع إنجاز المراكز والهياكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية، وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة.

5. التنمية من خلال حماية البيئة [8]: كل الأنشطة السابقة التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات نتج عنها أنشطة ومشاريع أثرت في التوازنات الإيكولوجية، من أجل ذلك وضع المشرع الجزائري مبدأ التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، فتم إنشاء هياكل إدارية للبيئة على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي فتقوم البلدية بالدور الرئيسي لتطبيق تدابير حماية البيئة من خلال سياسة التراخيص ورخص البناء التي تعتمد على الملائمة لإنشاء مختلف المشاريع، والتي تقضي عدم وجود معارضات من طرف السكان، فقد نصت قوانين البلدية والأوامر التابعة لها صراحة على مفهوم البيئة وحمايتها ومكافحة التلوث.

- محاربة البناءات الفوضوية، والمحافظة على الأراضي الزراعية من خلال منع التوسع العمراني على حسابها.
- حماية الوسط الطبيعي من غابات وحدائق، وكذا الاحتياطات المائية من أي صرف أو روافد صناعية.

– البلدية لها حق رفض أي مشروع يؤثر على البيئة.

– تشجيع تأسيس جمعيات حماية البيئة.

– مكافحة كل أشكال التلوث في إطار صلاحياتها (التلوث المائي، البحري والجوي).

– إنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء والسهر على حماية التربة والموارد المائية والمساهمة في استعمالها الأمثل حسب ما نصت عليه المادة (108) من القانون البلدي.

– إنشاء الحدائق والمنتزهات وصيانة الطرق.

5. التنمية في المجال الأمني وحماية المواطن: يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي المسئول والمكلف – تحت رقابة وإشراف السلطات الإدارية المركزية الوصية – بسلطات الضبط (البوليس الإداري)، ويضطلع بالمهام التالية.

– حفظ النظام العام بواسطة جهاز الشرطة البلدية والأمن الوطني.

– الحفاظ على أمن وسلامة مواطني البلدية وزائريها داخل الحدود الإدارية للبلدية.

– توفير وسائل الإسعاف في حالة حدوث كوارث ضمن تراب البلدية (وظيفة الحماية المدنية). – وضع الإحتياطات الوقائية اللازمة لمواجهة الأخطار والكوارث.

– تسهيل تنقلات الأشخاص والأموال داخل تراب البلدية وفي الأسواق والملاعب.

المحور الثالث: العوامل المؤثرة على فعالية أداء البلدية لأنشطة التنمية المحلية.

هناك العديد من العراقيل والعوامل التي تحد وتؤثر بصفة سلبية على أداء البلدية لدورها التنموي على المستوى المحلي، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي[9]:

1. عوامل مرتبطة بعلاقة البلدية والسلطات المركزية:[10] حيث يرتبط عمل البلدية بمؤسسات وأجهزة تابعة للدولة تمارس الرقابة الإدارية والمالية على أنشطة وعمل البلديات، وبالرغم من تمتع البلدية بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية باعتبارها قاعدة اللامركزية، إلا أنها تبقى نسبية وخاضعة لنوع من الرقابة التي تمس أعضاء المجلس الشعبي البلدي ورئيسه وأعمال البلدية وتصرفاتها للمجلس البلدي كهيئة.

أ. الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي : أي أعضاء المجلس (المنتخبين): حيث يخضعون إلى رقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيس الدائرة، وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية والتوقيف أو الإقالة.

ب. الرقابة على الأعمال : والتي تتخذ عدة أشكال منها التصديق على المداولات الخاصة بالميزانيات والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية بلدية، حيث حدد المشرع مجموع حالات إبطال المداولات من طرف الوالي.

ج. رقابة على المجلس الشعبي البلدي (كهيئة) : تخضع كل قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى سلطة الوالي المعين من قبل رئيس الجمهورية، هذا الأخير يحق له إلغاء أي قرار بلدي، ويمكن أن يحل رؤساء المجالس الشعبية البلدية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النظام العام في إقليم البلدية.

د. الرقابة على ميزانية البلدية: وميزانية البلدية عبارة عن تقديرات خاصة بإرادة ونفقات البلدية، يعدها رئيس المجلس ويصوت عليها المجلس، وهي لا تنفذ إلا بعد أن يصادق عليها الوالي، وبالتالي فالبلديات ليست لها سلطة على أموالها.

ه. الرقابة على خطط التنمية والمشاريع: تعمل السلطة المركزية على مساعدة البلدية في إعداد خطط التنمية والتأكد من عدم تعارضها مع الخطة الوطنية، وذلك من خلال تقديم الإعانات المالية ومراقبة كيفية إنفاقها من طرف الوالي الذي

يأمر بالصرف وتسيير ميزانية التجهيز القطاعية والبرامج البلدية للتنمية، فالعديد من الصلاحيات قد تحولات إلى الوالي بصفته ممثلا للدولة له على المستوى المحلي.

2. عوامل مرتبطة بعلاقة البلدية بالمواطنين: يعتبر المواطن المستهدف الأول من عملية التنمية، وبالتالي فإن مشاركته في القرارات والسياسات العامة المحلية تعتبر ضرورية لإنجاح العمل البلدي، فعملية التواصل بين المواطن والبلدية تساعد على توطيد الروابط الاجتماعية وتفعيل العمل الديمقراطي وتفهم المواطنين لإمكانيات البلدية وإعادة صياغة الأولويات.

ما يلاحظ على البلديات الجزائرية هو عدم تفعيل آليات مشاركة المواطنين في العمل البلدي التي حددها القانون، ومنها المشاركة والحضور لدورات المجلس الشعبي العادية، الانضمام إلى اللجان الدائمة والمؤقتة والتي تضم أشخاص خارج المجلس، وهذا التخوف من التواصل الجماهيري يمكن إرجاعه إلى طبيعة النخبة التي تتحكم فيها عوامل حزبية أو عروشية أو ثقافية، أو يمكن إرجاعه إلى التخوف من تزايد مطالب المواطنين التي قد تفوق إمكانيات البلدية.

3. عوامل مرتبطة بعلاقة البلدية بالأحزاب السياسية والجمعيات: يعتبر العمل البلدي عقد شراكة بين البلدية والمواطن وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الذي يمكن أن يكون شريكا ومنافسا للمؤسسات البلدية.

رغم أهمية العمل الجمعوي في التنمية المحلية، وتأكيد القانون الجزائري على تشجيع تأسيس الجمعيات وحث البلدية على التعاون الجاد والفعال مع الجمعيات المتواجدة على ترابها، إلا أن هده الجمعيات تعتبر خاضعة إلى الرقابة من طرف الإدارة المركزية، سواء من حيث الاعتماد أو التمويل أو النشاط، بالرغم من توفرها على مصدر ضغط كبير على السلطات المحلية لتلبية حاجات المجتمع في مختلف المجالات.

خاتمة: من خلال ما تم تناوله في هذا المقال يظهر لنا جليا الدور الكبير الذي تلعبه البلدية بصفتها المسؤول الإقليمي الأول على كل ما يحصل على ترابها، خاصة ما تعلق بالسكان وإحتياجاتهم المختلفة، وهو ما يحتم عليها تنفيذ البرامج المسطرة من طرف السلطات المركزية والولائية، والتي تهدف إلى إحداث تحسينات مستمرة على ظروف معيشة المواطنين بصفة مستمرة، والتكفل باكبر قدر من إحتياجاتهم خاصة ما تعلق بإحتياجات الفئات المحرومة التي لا تستطيع توفير متطلبات العيش الكريم، حيث نجد البلدية تسعى جاهدة لتوفير مستلزمات الحياة والتعليم والصحة والأمن والتشغيل لمختلف مواطنيها منفقة بذلك مبالغ ضخمة من ميزانيتها وكذا إعانات الحكومة والولاية الموجهة لأغراض التنمية المحلية.

المراجع والإحالات:

[1] http://www.meknespress.com/articles, page consultee le : 25/08/2016.

[2] جمعي عماري ، *مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجالالصناعة الزراعية الغذائية* ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر 26/27 أبريل 2004.

[3] فريديريك هاريسون ، *الموارد البشرية و التنمية* ، ترجمة سعيد عبد العزيز ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 1984.ص.68.

[4] http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=26484, page consultee le : 13/07/2016.

[5] http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=290997, page consultee le : 28/08/2016.

[6] http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=26484, page consultee le : 05/08/2016.

[7] http://www.elmouwatin.dz, page consultee le : 17/08/2016.

[8] http://www.elmouwatin.dz, page consultee le : 17/08/2016.

[9] http://www.elmouwatin.dz, page consultee le : 17/08/2016.

[10] http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=290997, page consultee le : 08/08/2016.